الأمم المتحدة

A/63/368–S/2008/612

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
22 September 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البندان ١٥ و ١٦ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة الثالثة والستون

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٨٣/٦٢ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وهو يتضمن ردود رئيس مجلس الأمن والأطراف المعنية على المذكرات لشفوية التي أرسلها الأمين العام بناء على الطلب الوارد في الفقرة ٢٠ من ذلك القرار. كما يتضمن التقرير ملاحظات الأمين العام على الحالة الراهنة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وعلى الجهود الدولية التي تبذل لدفع عملية السلام قدما، بغرض التوصل إلى تسوية سلمية. ويغطي التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى غاية آب/أغسطس ٢٠٠٨.

151008 141008 08-51453 (A)

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٨٣/٦٢ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٢ – وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وعملا بالطلب الوارد في الفقرة ٢٠ من القرار المذكور أعلاه، وجهتُ إلى رئيس مجلس الأمن الرسالة التالية:

”يشرفني أن أشير إلى القرار ٨٣/٦٢ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في دورتها الثانية والستين، في إطار البند المعنون ’قضية فلسطين‘ من جدول الأعمال.

”وبغية اضطلاعي بالمسؤوليات عن تقديم التقرير المطلوب مني بموجب هذا القرار، أكون ممتنا لو تفضلتم بموافاتي بآراء مجلس الأمن بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨“.

٣ – وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ ورد من مجلس الأمن الرد التالي:

”لا يزال تحقيق هدف التوصل إلى تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية يشكل واحدا من التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

”ويعكف مجلس الأمن على النظر في الحالة في فلسطين كل شهر في إطار بند من جدول الأعمال بعنوان ”الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين“، مستمعا لدى قيامه بذلك إلى عروض عامة في شكل جلسات إحاطة يقدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أو منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تعقبها جلسة مفتوحة للمجلس أو مشاورات بين أعضاء المجلس.

”وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط بعد استماعه إلى إحاطة من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مايكل وليامز بشأن الجهود الدبلوماسية الأخيرة والاجتماع الدولي الذي ترعاه الولايات المتحدة المقرر عقده في الخريف.

”وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، استمع أعضاء المجلس إلى عرض قدمه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية لين باسكو. وأعقبت الإحاطةَ مشاورات بشأن الحالة في الشرق الأوسط ناقشت خلالها الدول الأعضاء الحوار الثنائي الجاري بين

رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. وناقش الأعضاء أيضا الزيارةَ التي تقوم بها حاليا وزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندوليسا رايس إلى الشرق الأوسط، ووصفَ إسرائيل قطاعَ غزة بـ ''الكيان المعادي''.

''وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، قدم وكيل الأمين العام باسكو الإحاطة الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، معربا عن تفاؤله بمستوى الحوار بين الطرفين على المسار الإسرائيلي – الفلسطيني ومعربا أيضا في الوقت نفسه عن القلق إزاء الوضع على الأرض. وفي المشاورات المغلقة التي أعقبت ذلك، رحب أعضاء المجلس بالاجتماع المقبل الذي سترعاه الولايات المتحدة بشأن الشرق الأوسط في أنابوليس وبالجهود الجارية التي تبذلها وزيرة الخارجية رايس. وناقش المجلس أيضا الجهود الإقليمية الهادفة إلى تعزيز السلام والوضع الإنساني في غزة.

''وفي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أجرى مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، وتناول تحديدا التفاهم المشترك الذي جرى التوصل إليه في مؤتمر أنابوليس. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس أيضا جلسة مفتوحة قدم خلالها وكيل الأمين العام باسكو إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن عملية أنابوليس وجهود المجموعة الرباعية ومؤتمر المانحين المزمع عقده في باريس.

''وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قدم وكيل الأمين العام باسكو عرضا أعقبته مشاورات بشأن الشرق الأوسط. وأدلى وكيل الأمين العام بملاحظات بشأن آخر التطورات في عملية السلام، مؤكدا أنه منذ انعقاد مؤتمر أنابوليس، بدأت مفاوضات ثنائية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وبرزت مشاركة دولية قوية تجسدت بانعقاد مؤتمرٍ للجهات المانحة واجتماعٍ للمجموعة الرباعية واجتماعٍ بين المجموعة الرباعية وبلدان أعضاء في جامعة الدول العربية، عُقدت جميعها في باريس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وفي الوقت نفسه، أفاد أن التطورات على الأرض، بما فيها النشاط الاستيطاني الجديد واستمرار العنف، تشكل مدعاة للقلق.

''وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أجرى أعضاء المجلس مناقشة بشأن الوضع في غزة بعد البيانات العلنية التي أدلى بها وكيل الأمين العام باسكو بشأن إغلاق قطاع غزة في ١٨ كانون الثاني/يناير. وقدم وكيل الأمين العام إحاطة إلى

المجلس بشأن آخر التطورات الإقليمية، مشددا على تدهور الوضع الإنساني في غزة وجنوب إسرائيل.

”وفي ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اجتمع المجلس لإجراء مشاورات بشأن الوضع في غزة.

”وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وفي أعقاب إحاطة قدمها وكيل الأمين العام باسكو بشأن آخر المستجدات في الوضع الإنساني والاقتصادي، اجتمع مجلس الأمن لإجراء مناقشة مفتوحة بشأن الوضع في غزة. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الوضع في غزة وجنوب إسرائيل وانعكاساته الإنسانية.

”وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، قدم كل من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط روبرت سري ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ جون هولمز إحاطة إلى المجلس ضمّناها وصفا مفصلا للوضع السياسي والإنساني والأمني والاجتماعي – الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية. وفي أعقاب الإحاطة، أجرى أعضاء المجلس مشاورات مغلقة لمناقشة تأثير الحالة على الأرض في عملية أنابوليس.

”وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أجرى المجلس مشاورات لمواصلة مناقشة أعمال العنف الجارية في غزة وجنوب إسرائيل.

”وفي ١ آذار/مارس ٢٠٠٨، تكلم الأمين العام بان كي – مون في جلسة طارئة لمجلس الأمن لمناقشة تصاعد العنف في غزة وجنوب إسرائيل. ودان الأمين العام أعمال العنف والاستخدام المفرط للقوة ودعا الجانبين إلى احترام القانون الإنساني الدولي وممارسة ضبط النفس وإعادة النظام. وأعرب أيضا عن قلقه إزاء الأثر السلبي الذي يمكن أن يترتب على العنف في عملية التفاوض. واستمع المجلس أيضا إلى الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي قبل إجراء مشاورات مغلقة.

”وفي ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، أُجريت مشاورات بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

”وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، أعرب الأمين العام عن قلقه إزاء احتمال تجدد العنف في غزة وجنوب إسرائيل وناشد الطرفين والمجتمع الدولي دعم المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية. وفي أعقاب ملاحظات الأمين العام، قدم وكيل الأمين العام باسكو إحاطة بشأن التطورات الأخيرة أعقبتها مناقشة مفتوحة

ركزت على الوضع العصيب على الأرض، ودور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والنشاط الاستيطاني، والعمليات العسكرية الإسرائيلية، والهجمات الصاروخية.

”وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استمع مجلس الأمن إلى عرض من الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية أنغيلا كين تحدثت خلاله عن الجهود المبذولة لتحقيق تقدم في العملية السياسية من خلال المفاوضات الثنائية المباشرة، وعن الاعتداءات التي حدثت مؤخرا في غزة وجنوب إسرائيل، وتدهور الوضع الإنساني في غزة، والاجتماع المقبل للمجموعة الرباعية. وأعقبت ملاحظاتِها مشاورات مغلقة.

”وفي ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط السيد روبرت سري الذي تحدث عن إحراز تقدم ”هش“ على المسارين الإسرائيلي - السوري والإسرائيلي - الفلسطيني. وناقش أعضاء المجلس في مشاورات مغلقة الإغلاق الإسرائيلي لقطاع غزة وإطلاق الصواريخ من غزة والعمليات العسكرية الإسرائيلية وعملية أنابوليس الجارية.

”وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قدمت مديرة شعبة آسيا والمحيط الهادئ التابعة لإدارة الشؤون السياسية ليسا بوتنهايم إحاطة إلى أعضاء المجلس عن التطورات الإيجابية والهشة في الوقت نفسه التي يشهدها الشرق الأوسط. ورحبت بالهدنة الأخيرة بين إسرائيل وحماس لكنها لاحظت بقلق حصول خروق لوقف إطلاق النار من كلا الطرفين. وتحدثت أيضا عن الإغلاق المستمر لقطاع غزة والحالة الإنسانية المتدهورة فيه، وعن أوجه القلق إزاء النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، وعن اجتماع المجموعة الرباعية الذي عُقد في ٢٤ حزيران/يونيه. وأعقبت إحاطةَ السيدة بوتنهايم مشاورات مغلقة.

”ويواصل المجلس إيلاء تطورات الوضع في الشرق الأوسط اهتماما وثيقا؛ ومن المقرر عقد الجلسة المقبلة بشأن هذه المسألة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨“.

٤ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ موجهة إلى الأطراف المعنية، طلبت إلى حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، فضلا عن منظمة التحرير الفلسطينية، إطلاعي على موقفها بشأن أي خطوات اتخذتها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار. وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨، ورد ردان من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفيما يلي نص المذكرة الشفوية المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة:

”على نحو ما يرد بالتفصيل في محاضر الجلسات، صوتت إسرائيل ضد هذا القرار على غرار ما فعلته إزاء غيره من القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة خلال دورات سابقة. ووفقا لهذه الممارسة المتبعة في التصويت، تود البعثة الدائمة لإسرائيل أن تشرح موقفها وتؤكده في ضوء الحقائق المستجدة على أرض الواقع.

”رغم التطورات الرئيسية التي استجدت في المنطقة، بما فيها عملية أنابوليس التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، يتواصل الإرهاب الفلسطيني بحدة مثيرة للجزع. فقد شهدت المدن والقرى في جنوب إسرائيل خلال العام الماضي زيادة كبيرة في عدد الهجمات بصواريخ تطلقها المنظمات الإرهابية الفلسطينية في قطاع غزة. فمنذ أن سيطرت حماس على المنطقة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أُطلق على جنوب إسرائيل أكثر من ٣ ٠٠٠ من صواريخ غراد وقذائف الهاون وصواريخ القسام. وأسفرت هذه الهجمات بالصواريخ عن مقتل عدد من الإسرائيليين، وتسببت في إصابة عدد لا يحصى من المدنيين بجراح وألحقت أضرارا جسيمة بالممتلكات.

”وأفادت بيانات نشرها المركز الإسرائيلي لمعالجة صدمات لضحايا الإرهاب والحرب، أن ٩٠ في المائة من سكان سديروت شهدوا خلال العام الماضي سقوط صاروخ قسام على شوارعهم أو شوارع مجاورة لها. ويعاني حوالي ٢٨ في المائة من الكبار و ٣٠ في المائة من الأطفال من اضطرابات نفسية لاحقة للصدمة، ويبدي الأطفال علامات خوف شديد، ويتبنون سلوكا تهربيا، ويعانون من مشاكل مدرسية وسلوكية وجسدية ومن الانكفاء والأرق.

”وعلاوة على ذلك، بات الآن ربع مليون إسرائيلي معرضا لخطر دائم من جراء تطور قدرات حماس عن طريق عمليات التهريب عبر الأنفاق المحفورة على طول الحدود الجنوبية وهدم جزء من السور الحدودي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

”وفي يوم الخميس، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بدأ سريان ”حالة من الهدوء“، بهدف معلن هو تأمين توقف جميع الفصائل في قطاع غزة تماما عن أعمال الإرهاب وإطلاق الصواريخ ووضع حد لأنشطة التهريب والبناء العسكري التي يقوم بها الفلسطينيون، وتحقيق تقدم في تأمين الإفراج عن جلعاد شليط، الجندي المخطوف. وقد أوضحت إسرائيل أنه إذا أمكن استعادة الهدوء والسكينة في الجنوب، فسترفع في عدد وحجم السلع التي تدخل إلى قطاع غزة، مما سيحسن الظروف المعيشية للفلسطينيين. ولم تكن مضت سوى أيام قليلة حتى كانت الصواريخ تطلق على جنوب إسرائيل مرة أخرى.

”والواضح أن حماس لا مصلحة لها في سلام ومصالحة طويلي المدى، ولا في التعايش مع إسرائيل. فما من هدنة تلوح إلا وتستغلها لتسليح وتعزيز صفوفها من جديد.

”والملاحظ أن حماس وغيرها من المنظمات الإرهابية في قطاع غزة تواصل بناء قواتها وتسلحها بتهريب الأسلحة عبر الحدود الجنوبية. ويستخدم الإرهابيون أنفاقا محفورة في عمق الأرض لنقل الأسلحة وغيرها من الذخائر إلى قطاع غزة. ومما يمكن هذه المنظمات الإرهابية من شن أعمال عنف وإرهاب ضد المدنيين الإسرائيليين المساندة والتمويل اللذان تقدمهما إليها دول مثل جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية. وتتحمل حماس ومؤيدوها كامل المسؤولية عن العنف والإرهاب والظروف الإنسانية المفروضة على الفلسطينيين في غزة. وتسعى حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية إلى استغلال آليات التعاون القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين، سواء فيما يتعلق بالمعابر الحدودية أو حتى رفع نقاط التفتيش الأمنية. وتدل الانتهاكات الآنفة الذكر على أن الإرهاب الفلسطيني لا يزال يشكل تهديدا كبيرا، مما يستدعي أن تتخذ إسرائيل تدابير للدفاع عن النفس، كما تدل على أن حماس لا ترى لها مصلحة في السلام.

”وبالرغم من أن الإرهابيين الفلسطينيين يفعلون كل ما باستطاعتهم لإحباط الجهود الإنسانية واستفزاز إسرائيل، لا تزال إسرائيل تكفل التدفق الثابت والمتواصل للوقود وغيره من الإمدادات إلى قطاع غزة تلبيةً لاحتياجات السكان المدنيين. وهذا البترين والديزل الذي تنقله إسرائيل إنما هو مخصص في المقام الأول لأغراض تشغيل سيارات الإسعاف ومضخات المياه، وشبكة الصرف الصحي، والنقل العام، وشاحنات نقل الأغذية، وجمع القمامة، ومصانع الأغذية، والمولدات الكهربائية في مختلف المؤسسات، بما فيها المدارس والمستشفيات والمستوصفات. وقد نُقل منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ما يزيد على ٦٠٠ ٠٠٠ طن عن طريق هذه المعابر. وتواصل إسرائيل أنشطة التنسيق التي تنفذها ميدانيا، بالعمل عبر القنوات المناسبة لكفالة مرور المساعدات وغيرها من المواد.

”وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أحيا الإسرائيليون عامة في إسرائيل الذكرى السنوية الثانية لاختطاف العريف جلعاد شليط. ونقلت حماس في الآونة الأخيرة رسالة كتبها العريف شليط إلى والديه. بيد أنه لم يُسمح لمنظمة الصليب الأحمر ولا لأي وكالة إنسانية أخرى بزيارته والتحقق من حالته.

”ولا تزال إسرائيل ملتزمة بالعملية الثنائية مع القيادة المعتدلة والشرعية للسلطة الفلسطينية التي تضطلع بمسؤولياتها وتتقبل رؤيةً تقوم فيها دولتان تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. فقد تم في الأشهر الماضية عقد عدد من الاجتماعات لوضع اللبنات اللازمة لفتح أفق سياسي ومواصلة الحوار بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وتأمل إسرائيل في أن تعمل مع نظرائها المعتدلين في المنطقة للتوصل إلى تفاهم مشترك ووضع إطار يتيح لإسرائيل والفلسطينيين قطع خطوات نحو الدخول في عملية ثنائية. ولا بد من التشديد على ضرورة أن تحظى هذه العملية بدعم الدول المعتدلة التي تشاطرنا رأينا في المنطقة والمجتمع الدولي، لكن لا يمكن أن تكون بديلا عن الحوار الإسرائيلي الفلسطيني المباشر.

”وفي هذا السياق، فإن قرار الجمعية العامة ٨٣/٦٢ لا يمكن أن يكون هو أيضا بديلا عن الحوار الإسرائيلي الفلسطيني المباشر. ثم إن ذلك لا يشيع رؤيةً تقر بحقوق كلا الطرفين وواجباتهما، وإنما يحجب الجهود التي يبذلها الطرفان لتحقيق نتائج عبر التفاوض. فهذا النوع من القرارات التي تناصر فريقا دون آخر هو الذي يضعف فعالية الأمم المتحدة وكفاءة الجمعية العامة“.

وفيما يلي نص المذكرة الشفوية المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة:

”في هذه السنة، أحيا الشعب الفلسطيني ذكرى مرور ٦٠ عاما على يوم النكبة – المأساة الكارثية التي حلت بفلسطين في عام ١٩٤٨، حيث خسر أبناء الشعب الفلسطيني وطنهم بعد أن طُرد معظمهم منه عنوة أو فروا خوفا، ليتحول شعب بأكمله إلى لاجئين بدون دولة لا تزال محنته مستمرة حتى يومنا هذا. وصادفت هذه السنة أيضا حلول ذكرى مرور ٤١ عاما من الاحتلال الإسرائيلي المتواصل منذ عام ١٩٦٧ للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، الذي ما زال الشعب الفلسطيني يعاني بسببه الحرمان من حقوق الإنسان وانتهاكها، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، في حين لا تزال حقوقه الوطنية وتطلعاته للحرية والسلام لم تتحقق بعد.

”ولا تزال الأمم المتحدة تعالج قضية فلسطين من جميع جوانبها منذ نشوئها، بعدة وسائل من بينها، القرارات العديدة التي صدرت عن هيئاتها الرئيسية وعدة برامج لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، ولا سيما إلى اللاجئين الفلسطينيين، من خلال وكالاتها المتخصصة. ومما يشكل مساهمة كبيرة من الأمم المتحدة في

البحث عن سلام عادل ودائم، أن الجمعية العامة تنظر سنويا في البند المعنون ''قضية فلسطين'' من جدول الأعمال وتعتمد قرارا بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية. ويتسم القرار بالشمول ويحدد بوضوح الثوابت والشروط اللازمة لتحقيق تسوية سلمية وفقا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمرجعيات المتفق عليها في عملية السلام، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام.

''غير أن الحالة ظلت للأسف، منذ اعتماد الجمعية العامة القرار ٦٢/٨٣، حرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولم يحرز سوى تقدم ضئيل نحو نيل الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، وتحقيق تسوية لقضية فلسطين بالوسائل السلمية. ولم تتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية والأمنية، بل استمرت في التدهور في جوانب عديدة بسبب استمرار ممارسات القمع الإسرائيلية غير القانونية، ولا تزال عملية السلام تواجه عقبات كأداء. ذلك أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، واصلت، على نحو ما فعلت في الماضي، انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك ارتكاب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان وجرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني، ورفض قرارات الأمم المتحدة، والتصرف باستخفاف تجاه إرادة المجتمع الدولي. فقد تمادت إسرائيل في أعمالها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بل وكثفتها في بعض الحالات، منتهكة بذلك التزاماتها القانونية، بما فيها الالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، حيث أنزلت بالشعب الفلسطيني مزيدا من العقاب الجماعي والمعاناة والخسائر، وخلقت على الأرض مزيدا من حقائق غير قانونية تزيد من تفتيت وحدة الأرض مما يهدد بشكل خطير إمكانية تنفيذ حل الدولتين واحتمالات السلام.

''وقد تواصلت هذه الحالة بالرغم من مختلف الجهود التي بذلت والمبادرات التي اتخذت خلال العام الماضي على الصعيدين الإقليمي والدولي لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك لتحسين الحالة التي يواجهها الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة وتهيئة الظروف التي تساعد بالفعل على مواصلة السعي من أجل السلام. وبالإضافة إلى القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، شملت تلك الجهود إعادة تأكيد مؤتمر القمة العربية المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٨ لمبادرة السلام العربية، واجتماعات اللجنة الرباعية، والقيام قبل اعتماد القرار ٨٣/٦٢ بفترة وجيزة، بعقد مؤتمر دولي في أنابوليس تحت رعاية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الذي أسفر عن تفاهم

مشترك بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وإعادة تفعيل عملية السلام باستئناف المفاوضات المباشرة بعد حالة الجمود المريرة والمدمرة التي دامت سبع سنوات.

”وأعطى مؤتمر أنابوليس، فضلا عن انعقاد مؤتمر رئيسي للجهات المانحة في باريس في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٧، زخما كبيرا لعملية السلام وأنعش الجهود الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي كان قد بدأ في عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وتحقيق تسوية عادلة ودائمة وسلمية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وحدد مؤتمر أنابوليس نهاية عام ٢٠٠٨ كموعد لتحقيق هذا الهدف الذي طال انتظاره. ولكن، وبالرغم من تواصل المفاوضات الثنائية وانعقاد عدة اجتماعات رفيعة المستوى بين القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية واستمرار تصدر عملية السلام في الشرق الأوسط سُلَّم الأولويات على جدول الأعمال الدولي، فإن التقدم المحرز بقي في حدوده الدنيا حيث لا تزال التطورات السلبية على الأرض تعيق هذه العملية وتُعقد الجهود المبذولة لمعالجة المسائل الأساسية ومسائل الوضع النهائي بشأن القدس والمستوطنات والحدود واللاجئين والمياه والأمن.

”والواقع هو أن عملية السلام هذه تمرُّ في حالة يأس كبير لأن الأساس الذي قامت عليه هذه العملية برمتها يجري تقويضه باستمرار من جانب إسرائيل بما تقوم به من أعمال غير قانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وهي أعمال تتنافى تماما مع مبدأ الأرض مقابل السلام وهدف تحقيق تسوية عادلة ودائمة وسلمية على أساس حل الدولتين وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، وعند استعراض الوضع الحالي في سياق القرار ٨٣/٦٢، يتبين أن السلطة القائمة بالاحتلال لا تزال تنتهك أحكام ذلك القرار، مما يمنع المجتمع الدولي من تنفيذ القرار تنفيذاً كاملا.

”ومنذ اتخاذ القرار ٨٣/٦٢، لم توقف إسرائيل تدابيرها غير القانونية من عقاب جماعي وأعمال انتقامية وعمليات عسكرية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل الذين يحق لهم بموجب القانون الإنساني الدولي الحصول على حماية. فخلال بضعة الأشهر الماضية، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية وجرحت مئات آخرين من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال، أثناء الهجمات والغارات العسكرية التي نفذتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، مواصلة استخدام القوة المفرطة والعشوائية ضد المدنيين، فضلا عن أعمال القتل خارج نطاق القضاء.

كما واصلت قوات الاحتلال إلحاق دمار متعمَّد بممتلكات الفلسطينيين، بما فيها المساكن والأراضي الزراعية والبساتين والهياكل الأساسية المدنية، مما زاد من تشريد المدنيين، وفقدان أسباب معيشتهم، وإلحاق مزيد من الأضرار بالبيئة.

''وقد أمعنت إسرائيل أيضاً بتنفيذ حملات الاعتقال اليومية في الأرض المحتلة. فلا تزال إسرائيل تحتجز في سجونها ومراكز الاعتقال لديها أكثر من ٠٠٠ ١١ فلسطيني، بمن فيهم أكثر من ٤٠٠ طفل وأكثر من ١٠٠ امرأة، يعاني غالبيتهم من أوضاع غير إنسانية ومن المضايقة وإساءة المعاملة الجسدية والنفسية، كما يخضع العديد منهم للتعذيب.

''وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل بلا هوادة حملة الاستيطان غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، عن طريق مصادرة الأراضي بصورة غير قانونية، وبناء المستوطنات وتوسيعها، ونقل مئات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين إليها، وبناء الجدار الذي يرتبط مباشرة بالمستوطنات ويهدف إلى حمايتها وتسهيل توسيعها وتحصينها، إضافة إلى العديد من التدابير غير القانونية الأخرى. وهذه الحملة الاستيطانية، التي تشكل خرقا جسيما للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر بشكل قاطع قيام السلطة القائمة بالاحتلال بنقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، تمثل في الحقيقة العقبة الرئيسية أمام عملية السلام. ولا شك أن الهدف من هذه الحملة هو فرض حقائق على الأرض من خلال تغيير التكوين الديمغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة ووضعها وطبيعتها بغية تسهيل الضم الفعلي لمساحات واسعة من الأراضي، وهذا العمل يرقى إلى حالة صارخة من الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ويحظر القانون الدولي هذا العمل حظرا تاما.

''وفي الفترة الأخيرة، كثفت إسرائيل من أنشطتها الاستيطانية، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة وغور الأردن وما حولهما. وتتواصل هذه الأنشطة بالرغم من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الداعية إلى وقفها، وإلى تفكيك المستوطنات والبؤر الاستيطانية، وإلى وفاء إسرائيل بالتزاماتها القانونية؛ وبالرغم من فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ وبالرغم من حقيقة أن تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية هو أحد أسس خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وتحتل المستوطنات الإسرائيلية الـ ١٥٠، والبؤر الاستيطانية التي يزيد عددها عن الـ ١٠٠، والشبكة المعقدة والكثيفة من الطرق الالتفافية المخصصة للإسرائيليين

فقط التي تصل فيما بين المستوطنات وبينها وبين إسرائيل، والجدار الذي يشيد منحرفا عن الخط الأخضر لعام ١٩٦٧ ويتوقع أن يصل طوله إلى ضعفي طوله الحالي، كلها معا تحتل مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية يصل مجموعها إلى حوالي ٥٠ في المائة من الضفة الغربية المحتلة.

”إن هذه الشبكة الاستعمارية الواسعة النطاق، إلى جانب إقامة إسرائيل لأكثر من ٦٠٠ نقطة تفتيش، ونظام التصاريح التمييزي الذي وضع بهدف إنزال عقوبة جماعية بالشعب الفلسطيني وتقييد حركته، أوجدت وضعاً على الأرض عُزلت فيه المجتمعات الفلسطينية عن بعضها، وتحول العديد منها إلى كانتونات مسورة بجدران ودمر بعضها تدميرا كاملا، مما أسفر عن زيادة تشريد آلاف المدنيين الفلسطينيين؛ ويجري عزل القدس الشرقية عن باقي الأرض الفلسطينية، وتقسيمها إلى أجزاء شمالية ووسطى وجنوبية؛ ويجري إلحاق خراب اقتصادي واجتماعي هائل بالشعب الفلسطيني. والنتيجة بمجملها هي تجزئة شديدة للأرض الفلسطينية المحتلة وتقويض تواصل أراضيها وتكاملها ووحدتها.

”وبالتالي، فإن حملة إسرائيل الاستعمارية تشكل الخطر الرئيسي أمام حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف وحقوقه الوطنية وتحقيق حل الدولتين الذي تنشأ بموجبه دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل بسلام وأمن وعلى أساس حدود عام ١٩٦٧. وفي هذا الصدد، فإن مسألة المستوطنات ليست إحدى مسائل الوضع النهائي في عملية السلام فحسب، بل هي أيضاً مرتبطة ارتباطا وثيقا وجوهرياً بجميع مسائل الوضع النهائي الأخرى تقريباً، بما فيها القدس، والحدود والمياه والأمن. وبهذا، فإن استمرار هذا الوضع غير القانوني سيجعل من المستحيل مادياً إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وأراضي متصلة وقابلة للبقاء، عاصمتها القدس الشرقية، والتنفيذ النهائي لحل الدولتين من أجل السلام وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

”وأيضا لا تزال الحالة في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وتحديدا في قطاع غزة، حرجة للغاية. حيث يتواصل الحصار الإسرائيلي لغزة منذ أكثر من سنة، وتستمر السلطة القائمة بالاحتلال بفرض الإغلاق الخانق للمعابر على الحدود، وتعوق حركة الأشخاص والبضائع الداخلة إلى القطاع والخارجة منه في عقاب جماعي لكل السكان المدنيين الفلسطينيين فيه. ولا يزال قطاع غزة أيضا معزولا عن

الضفة الغربية مع غياب أي وصلة أرضية تربط فعلياً بين هذين الجزأين من الأرض الفلسطينية.

”وقد نتج عن تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تفاقم حالة الفقر وظروف الحياة الشاقة نظرا لاستمرار فقدان أسباب المعيشة والدخل. واستمرت الظروف الصحية أيضاً بالتدهور بسبب نقص الإمدادات من المواد الطبية والغذائية، إضافة إلى انهيار نظامي المجارير والصرف الصحي بسبب انعدام قطع الغيار ونقص الوقود. وقد عطلت أزمة الوقود الحالية جميع قطاعات الحياة، داخل الأسرة وفي المدارس والمستشفيات والأعمال والزراعة وصيد الأسماك، كما أنها عرقلت عمليات الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فإن هذه الأزمة الإنسانية المفروضة عن عمد تزداد تفاقما مع الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية والوقود الذي يؤثر على المجتمع الدولي ككل. أما الآثار السلبية لهذه الأزمة، على المديين القصير والطويل، على السكان الفلسطينيين والمؤسسات والخدمات العامة والهياكل الأساسية الفلسطينية فهي واسعة النطاق، ولا تزال التوترات وانعدام الأمن وحالة اليأس مرتفعة في غزة، حيث تعيش غالبية سكانه الفلسطينيين البالغ عددهم أكثر من ١,٤ مليون نسمة، في حالة فقر وتعتمد في بقائها على المعونة الغذائية.

”وتتمثل إحدى التطورات المشجعة، فيما يتعلق بالوضع في غزة، بإبرام اتفاق هدنة بعد بذل الحكومة المصرية لجهود وساطة مكثفة. وبالرغم من حدوث عدة خروقات، فإن الهدنة، التي بدأ سريانها في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، لا تزال صامدة حتى تاريخ إعداد هذه المذكرة. وما زالت القيادة الفلسطينية تدعو إلى احترام اتفاق الهدنة على كلا الجانبين، وتدعو أيضاً إلى توسيعها لتشمل الضفة الغربية، مشددة على أن الضفة الغربية وقطاع غزة يشكلان وحدة جغرافية وسياسية واحدة، بوصفها الأرض الفلسطينية المحتلة، ولذلك، فإن شن إسرائيل لهجمات عسكرية على إحداها يؤثر سلباً على الأخرى. وكما حدث مراراً وتكراراً، فقد أدت الإجراءات الإسرائيلية العنيفة في الماضي إلى إفشال المحاولات الرامية لإيقاف أعمال العنف، وإلى تقويض الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لتعزيز القانون والنظام، كما أضرت بمفاوضات السلام وأججت دوامة العنف المميتة. وينبغي تفادي الوصول إلى هذه النتيجة بأي ثمن.

”ولهذا فإن السلطة الفلسطينية تواصل بذل كل ما في وسعها في إطار قدراتها المحدودة لتعزيز القانون والنظام، وتعرب عن أملها في أن تتقيد إسرائيل

بالتزاماتها في هذا الصدد وأن يسود الهدوء. وفي هذا الصدد، فإنه من الضروري بمكان أن ترفع إسرائيل الحصار اللاإنساني وغير المشروع الذي تفرضه على غزة رفعا تاما بحيث تتيح حركة الأشخاص والبضائع التخفيف من عزلة السكان المدنيين الفلسطينيين ومن معاناتهم الإنسانية. وتؤكد السلطة الفلسطينية من جديد استعدادها لتحمل مسؤولية المعابر الحدودية من الجانب الفلسطيني في غزة تمشيا مع اتفاقية الحركة والعبور لعام ٢٠٠٥. ويجب دعوة إسرائيل للتقيد بالتزاماتها وواجباتها القانونية في هذا الصدد، بما فيها واجباتها نحو السكان المدنيين في قطاع غزة بموجب أحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

”ولا شك أن عجز المجتمع الدولي عن التحرك إزاء هذه الخروقات الإسرائيلية المتواصلة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة قد عزز إفلات السلطة القائمة بالاحتلال من العقاب. ومع ذلك، يتعين على المجتمع الدولي ألا يستسلم ويجب أن يواصل بذل جهود حثيثة لتصحيح الوضع المجحف وغير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، لأن تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة لقضية فلسطين، جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، أمر لا بد منه لبلوغ سلام واستقرار شاملين ودائمين في الشرق الأوسط، وهو ما سلمت به الجمعية العامة في قرارها ٨٣/٦٢. ولا تزال أحكام القرار ٨٣/٦٢ سارية المفعول، وكذلك الأمر بالنسبة لقرارات الأمم المتحدة الأخرى التي لا تحصى والتي تتناول المسائل الجوهرية للقضية الفلسطينية، وتشكل المبادئ المتضمنة في تلك القرارات أسس عملية السلام ومفتاح حل هذا الصراع المأساوي.

”وبالرغم من العديد من التحديات التي نواجهها، فإن تحقيق حل الدولتين، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير، وتحقيق السلام تظل تمثل أهدافنا النهائية. وتتعزز آمال فلسطين بالدعم القوي الذي يقدمه لها المجتمع الدولي في هذا الصدد، وهو ما تجسد في التأييد الهائل الذي حظي به القرار ٨٣/٦٢، وتعرب عن أملها الكبير في أن يستمر هذا الدعم وتتواصل الجهود اللازمة لبلوغ هذه الأهداف. لقد حان الوقت لأن يتخذ المجتمع الدولي تدابير عملية من أجل دعم الميثاق وإنفاذ القانون الدولي وتلك القرارات، بحيث تضمن امتثال إسرائيل للقانون، وإنهاء هذا الوضع غير القانوني الذي يشكل أطول احتلال عسكري أمداً في التاريخ المعاصر، وتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة. وفي هذا الصدد، تعيد فلسطين التأكيد بأن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة تجاه قضية فلسطين إلى أن تجد لها حلا يعالج جميع جوانبها، بما في ذلك إيجاد حل عادل

لمحنة اللاجئين الفلسطينيين يتمشى مع قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وتشدد من جديد على أن مجلس الأمن لا ينبغي أن يعفى من مسؤولياته بموجب الميثاق فيما يتعلق بهذه القضية.

''وتؤكد فلسطين من جديد، من جهتها، التزام القيادة الفلسطينية بعملية السلام وتحث جميع الأطراف المعنية في المجتمع الدولي على اغتنام فرص السلام التي لا تزال ماثلة أمامنا وعلى عدم إتاحة المجال للأعمال غير القانونية والأحادية الجانب والهدامة أن تواصل تقويضها لعملية السلام والمفاوضات. ولا بد من وقف جميع الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي وقفا تاما، بما في ذلك الحملة الاستعمارية الإسرائيلية وجميع الخروقات الجسيمة الأخرى، من أجل إنقاذ فرصة إحلال السلام الممكنة. وينبغي أيضا بذل جهود نشطة من أجل استدامة عملية أنابوليس، ويتضمن ذلك اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين الطرفين بهدف تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لمفاوضات السلام، ومن أجل دعم مبادرة السلام العربية أيضا. وإضافة لذلك، فإن مسألة تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية والتقنية للشعب الفلسطيني وللسلطة الفلسطينية في هذا الوقت الحاسم لا تزال مسألة أساسية.

''وفي الختام، وبما أن القرار ٨٣/٦٢ لا يزال للأسف غير مطبق، فإن من واجب الجمعية العامة أن تواصل بذل جهودها نحو تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية. وينبغي للجمعية أن تواصل جاهدة التمسك بالقانون وضمان امتثال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للقانون. وبهذه الطريقة، يمكن للمجتمع الدولي أن يساهم بصورة ملموسة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لعام ١٩٦٧، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف داخل دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، مما يتيح تحقيق السلام والاستقرار والأمن للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وكذلك لشعوب منطقة الشرق الأوسط بأسرها''.

ثانيا – ملاحظات

٥ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انبثق أمل جديد لتحقيق تسوية سلمية، لقضية فلسطين، مع إطلاق عملية أنابوليس والمفاوضات الثنائية المنتظمة الجارية بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، ظل الوضع على الأرض في كل من إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، صعبا وأعاق الجهود السياسية الرامية إلى تحقيق الرؤية بوجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وفي قطاع غزة، على نحو خاص، استمر العنف وازدادت الأزمة الإنسانية عمقاً.

٦ - وقدّم مؤتمر أنابوليس الذي استضافته الولايات المتحدة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بمشاركة جميع الأطراف الرئيسية، حافزا جديدا للبحث عن تسوية عادلة ودائمة وشاملة لقضية فلسطين. وقدّم رئيس وزراء إسرائيل، إيهود أولمرت، ورئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، تفهما مشتركا واتفقا على البدء فورا في مفاوضات ثنائية بحسن نية لإبرام معاهدة سلام، وحل جميع القضايا المعلقة، قبل نهاية عام ٢٠٠٨. والتزم الزعيمان أيضا بتنفيذ التزامات كل منهما بموجب خريطة الطريق واتفقا على تشكيل آلية ثلاثية برئاسة الولايات المتحدة، لمتابعة التنفيذ.

٧ - وتجري مفاوضات ثنائية بين فريقي التفاوض الإسرائيلي والفلسطيني، برئاسة تسيبي ليفني، وزيرة خارجية إسرائيل، وأحمد قريع، كبير المفاوضين الفلسطينيين، بانتظام، مع الحفاظ على سرية مضمون هذه المحادثات. وعقدت الفرق الفنية اجتماعات أيضا لدعم المحادثات الثنائية. كما استمر رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس في عقد اجتماعات بشكل منتظم.

٨ - وإني أرحب بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها الطرفان. وأود أيضا أن أثني على الولايات المتحدة لأخذها بزمام المبادرة في عقد مؤتمر أنابوليس. فقد انضم المجتمع الدولي لدعم المفاوضات الثنائية التي تجريها إسرائيل والفلسطينيين. وتم تنشيط المجموعة الرباعية، وكنت سعيدا للمشاركة في اجتماعاتها في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وفي واشنطن العاصمة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، عشية مؤتمر أنابوليس، وفي باريس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وفي لندن في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، وفي برلين في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٩ - كما أرحب وأثني على الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية وعدد من الدول العربية لتعزيز الجهود الإقليمية لإحلال السلام في الأشهر الأخيرة. وقد أعربت جامعة الدول العربية أثناء مؤتمر القمة السنوي الذي عقدته في دمشق خلال ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس، عن قلقها إزاء التطورات على أرض الواقع، لكنها أكدت مجددا مبادرة السلام العربية التي لا تزال تشكل عنصرا رئيسيا في البحث عن تسوية سلمية لقضية فلسطين.

١٠ - ولا تزال الأمم المتحدة تشارك على المستوى السياسي. فقد قدمت الأمانة العامة إحاطات شهرية إلى مجلس الأمن بشأن التطورات في الشرق الأوسط، وكذلك كلما تطلب الوضع على الأرض إطلاع المجلس على نحو عاجل، كما حدث عدة مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد واصلتُ المشاركة في اجتماعات المجموعة الرباعية التي أعيد تنشيط أعمالها، وأتطلع الآن لحضور الاجتماع الذي ستعقده المجموعة الرباعية التي أستضيفها في

نيويورك على هامش المناقشة العامة، جنبا إلى جنب مع اجتماع لجنة الاتصال المخصصة أيضا والمشاورات مع شركائنا العرب.

١١ - ومما يؤسف له أن العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وبين الفلسطينيين كذلك، استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبشكل إجمالي، لقي خلال الفترة الممتدة بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، ٣٥ إسرائيليا، بينهم أربعة أطفال، و ٦٠٠ فلسطيني، من بينهم ٨٧ طفلا، مصرعهم في حوادث ذات صلة بالنزاع.

١٢ - وشهد تنفيذ خريطة الطريق شيئا من التقدم القابل للجدل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويسرني أن أشير إلى أن السلطة الفلسطينية، بقيادة رئيس الوزراء سلام فياض، قد قطعت شوطا كبيرا في طريق فرض القانون والنظام، بما في ذلك نزع سلاح الناشطين واعتقالهم، في الفترة المشمولة بالتقرير. وأعادت قوات الأمن الفلسطينية انتشارها في جنين ونابلس، بما في ذلك الأفراد الذين تم تدريبهم وتجهيزهم في الأردن بمساعدة منسق شؤون الأمن الأمريكي، وتجري العمليات الأمنية الفلسطينية أيضا في أماكن أخرى من الضفة الغربية. وفي ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عرض المجتمع الدولي تقديم الدعم لزيادة تطوير قطاع الأمن الفلسطيني والسلطة القضائية في مؤتمر برلين الذي عقدته ألمانيا لدعم الأمن المدني الفلسطيني وسيادة القانون. وأعربت المجموعة الرباعية عن تأييدها لنتائج الاجتماع، ودعت إلى الإسراع في تنفيذ المشاريع المتفق عليها وتقديم دعم قوي من الجهات المانحة لبناء قدرة الشرطة الفلسطينية وقطاع العدالة. كما حثت المجموعة الرباعية إسرائيل والفلسطينيين على التعاون في هذا الشأن، وأكدت على أهمية تقديم المساعدة الأمنية من دون عوائق إلى السلطة الفلسطينية. وفي هذا الصدد، يسرني أن أشير إلى قيام إسرائيل بتسهيل إعادة فتح ١٢ مخفرا للشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الأشهر الأخيرة. إلا أنني أشعر بالأسف لاستمرار توغل جيش الدفاع الإسرائيلي في مدن وبلدات الضفة الغربية على نحو منتظم.

١٣ - واستمرت أعمال العنف في إسرائيل. فقد حدث تفجير انتحاري في مدينة ديمونة الإسرائيلية في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وقد أدانت هذا العمل الإرهابي الذي استهدف مدنيين. وأدانت بشدة أيضا الهجوم الذي أودى بحياة ثمانية أشخاص في أحد المعاهد الدينية اليهودية في القدس في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨. وأدانت كذلك الهجومين بالجرافات اللذين وقعا في القدس يومي ٢ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

١٤ - وأشجب أيضا استمرار حكومة إسرائيل في توسيع المستوطنات في الضفة الغربية مما يؤثر سلبا على العملية السياسية الثنائية الجارية. إذ إن استمرار النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يتناقض مع القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن،

واتفاقية جنيف الرابعة، والتزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق، والتزاماتها في إطار عملية أنابوليس. وقد دعوت إسرائيل إلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك ''النمو الطبيعي'' وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١، وإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، وأكدت على أن وقف توسيع الاستيطان ضرورة من أجل إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا وقابلة للبقاء.

١٥ - كما استمرت أعمال بناء جدار الفصل داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، انحرافا عن الخط الأخضر، وخلافا للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ولا أزال ألاحظ مع القلق أن مسار جدار الفصل يسفر عن مصادرة أراضي فلسطينية وعزل المجتمعات الفلسطينية المحلية والمناطق الزراعية. ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة دإ - ١٠/١٧، واصلت بذل الجهود الرامية إلى إنشاء سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بإنشاء مكتب سجل الأضرار في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومباشرة عملياته، وانعقاد أول اجتماع لأعضاء مجلسه.

١٦ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عُقد اجتماع هام للجهات المانحة في باريس، دعما لعملية أنابوليس، وبهدف تأمين الدعم المالي إلى السلطة الفلسطينية خلال السنوات الثلاث المقبلة. وأثنت الجهات المانحة على خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية التي قدمها رئيس الوزراء فياض وتعهدت بتقديم مبلغ ٧,٧ بلايين دولار كمساعدة. وأطلقت آليتا تمويل جديدتان في عام ٢٠٠٨ لدعم تنفيذ الخطة، وهما الصندوق الاستئماني التابع للبنك الدولي والآلية الفلسطينية الأوروبية للمعونة التابعة للمفوضية الأوروبية.

١٧ - كما اتخذت حكومة رئيس الوزراء فياض تدابير هامة للإصلاح الاقتصادي والمالي تضمنت بنجاح مشروع قانون أجور السلطة الفلسطينية وإعادة تنشيط عملية الميزانية. وفي ٢ أيار/مايو، اجتمعت لجنة الاتصال المخصصة في لندن لتقييم التقدم المحرز في المؤسسات الفلسطينية والتنمية الاقتصادية منذ الاجتماع السابق الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. واستجابت الجهات المانحة لجهود الإصلاح الفلسطينية وقدمت دعما سخيا إلى السلطة الفلسطينية بمبلغ يزيد على ١,١ بليون دولار في ميزانية الدعم اعتبارا من مطلع عام ٢٠٠٨ حتى آب/أغسطس منه. إلا أن السلطة لا تزال تواجه عجزا متجددا في الميزانية. وقد دعوت الجهات المانحة التي لم تف بعد بالتزاماتها بتعهدات مؤتمر باريس للمانحين أن تقدم دعم الميزانية لسد الفجوة البالغة ٤٠٠ مليون دولار للفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

١٨ - وفي الفترة الممتدة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، عقد رئيس الوزراء فياض مؤتمر فلسطين للاستثمار في بيت لحم، حضره مئات من الممثلين الأجانب ومن ممثلي الشركات الفلسطينية، بما في ذلك من قطاع غزة. وأعلن رئيس الوزراء فياض أن المستثمرين تعهدوا بتقديم مبلغ ١,٤ بليون دولار لمشاريع الأعمال الفلسطينية. وفي وقت سابق من الشهر نفسه، أعلن طوني بلير، ممثل المجموعة الرباعية، في ١٣ أيار/مايو، عن مجموعة من التدابير لحفز التنمية الاقتصادية، وتخفيف قيود التنقل والوصول، ووضع ٦٠ في المائة من الضفة الغربية في المنطقة جيم وبناء القدرات الأمنية الفلسطينية. ويواصل ممثل المجموعة الرباعية بلير متابعة خطته.

١٩ - وللأسف، لم تخفف حكومة إسرائيل كثيراً من نظام الإغلاق في الضفة الغربية. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن عدد العقبات التي فرضتها إسرائيل على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية ازداد من ٥٣٢ في آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى ٦٠٨ في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، مسفرة عن آثار سياسية واقتصادية سلبية.

٢٠ - وكان النمو الاقتصادي الفلسطيني منخفضا واستمر الاقتصاد في التدني. وقد وضع هذا الأمر السلطة الفلسطينية على طريق زيادة اعتمادها على المعونة. وفي حين استمر الركود الاقتصادي، وازداد النمو السكاني، لا يزال نصيب الفرد من الدخل آخذاً في الانخفاض. وقدّر صندوق النقد الدولي أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٧ بلغ قرابة ٠,٥ في المائة فقط. وتشير نتائج الربع الأول من عام ٢٠٠٨ إلى أن النمو كان سلبيا بعض الشيء. وظلت نسبة البطالة مرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢١ - وفي أعقاب استيلاء حماس على قطاع غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ازدادت كثافة إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من قطاع غزة ضد أهداف مدنية إسرائيلية. وإني أدين إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون العشوائي من قطاع غزة نحو مراكز إسرائيلية تضم سكانا مدنيين وضد نقاط العبور، وهو أمر غير مقبول البتة، وينطوي على آثار ضارة على الأوضاع الإنسانية.

٢٢ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أعلنت حكومة إسرائيل أن قطاع غزة كيان معادي، وفرضت نظاما صارما للإغلاق، وأوقفت جميع الصادرات من غزة وفرضت قيودا شديدة على الواردات، بما فيها على الكهرباء والوقود. وقد دعوت إسرائيل إلى إعادة النظر في سياسة الضغط على السكان المدنيين في غزة بسبب الأعمال غير المقبولة التي تقوم بها حماس وغيرها من النشطاء، والكف عن اتباع تلك السياسة.

٢٣ - وردا على إطلاق الصواريخ ضد الأهداف المدنية الإسرائيلية، شنت إسرائيل عمليات توغل عسكرية في قطاع غزة واستهدفت مجموعة من النشطاء بهجمات جوية، غالبا ما تسببت في وقوع خسائر في صفوف المدنيين. ودعوت إلى إسرائيل وقواتها المسلحة التقيد بدقة بالقانون الإنساني الدولي. وفي حين أدرك الشواغل الأمنية لإسرائيل وتأكيداتها بأنها لا تستهدف المدنيين عندما تستخدم القوة العسكرية، وأنها تحرص على تجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين، شدّدت على أن إسرائيل ملتزمة بأن لا تتخذ تدابير غير متناسبة وبأن لا تعرض المدنيين للخطر، وبأن عليها إجراء تحقيقات شاملة في الحوادث التي تؤدي إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين وكفالة قدر كاف من المساءلة.

٢٤ - وعقب عدة عمليات توغل عسكرية إسرائيلية ومعارك عنيفة جرت في قطاع غزة خلال شهر كانون الثاني/يناير، بالإضافة إلى فرض إغلاق شامل لمدة أربعة أيام، قام نشطاء فلسطينيون في ٢٣ كانون الثاني/يناير بتدمير أجزاء كاملة من السياج الحدودي مع مصر. وعَبَر مئات الآلاف من أهالي غزة الحدود واشتروا أغذية وأدوية ولوازم أخرى. وأعيد إغلاق الحدود بإحكام بعد ستة أيام.

٢٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، وبعد إطلاق صواريخ وقذائف هاون على إسرائيل شملت لأول مرة، إطلاق صواريخ أطول مدى على عسقلان، تفاقمت حدة الموقف مرة أخرى. واستمرت العملية التي بدأها جيش الدفاع الإسرائيلي في ٢٩ شباط/فبراير والتي أطلق عليها اسم ''الشتاء الساخن'' مدة خمسة أيام، وأوقعت عشرات الضحايا في صفوف المدنيين، شملت وفاة ٣١ طفلا، بينما هددت هجمات حماس الصاروخية قرابة ربع مليون إسرائيلي. وفي الأشهر اللاحقة، استمر إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون، واستهدف عدد من الهجمات أيضا المعابر بين إسرائيل وغزة.

٢٦ - إن أعمال العنف، فضلا عن الضائقة الإنسانية التي يعاني منها السكان المدنيون في قطاع غزة نتيجة سياسة الإغلاق الإسرائيلية، أقنعتني بوجوب وضع استراتيجية جديدة وبناءة أكثر بشأن غزة. وقد دعوت إلى وضع مثل هذا النهج، مؤكدا، على نحو خاص، على الحاجة إلى إنهاء العنف وإعادة فتح المعابر في غزة على نحو مطّرد. وأيدت المجموعة الرباعية دعوتي في الاجتماع الذي عقدته في لندن في ٢ أيار/مايو، وشجعت بقوة كلاً من إسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر على العمل معا لوضع نهج جديد بشأن غزة من شأنه أن يوفر الأمن لجميع سكان غزة، وينهي جميع أعمال الإرهاب، ويتيح فتح معابر غزة على نحو مضبوط ومستمر، لأسباب إنسانية والتدفقات التجارية، ودعم حكومة السلطة الفلسطينية

المشروعة، والعمل على تهيئة الظروف التي تمكن من تنفيذ اتفاقية الحركة والعبور لعام ٢٠٠٥.

٢٧ - وقد أدّت الجهود المصرية إلى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، دخل حيز التنفيذ في ١٩ حزيران/يونيه واستمر منذ ذلك الحين إلى درجة كبيرة. وقد رحّبت بوقف إطلاق النار. وبناء على وقف إطلاق النار، واصلت مصر جهودها من أجل التوصل إلى اتفاق لتبادل الجندي الإسرائيلي الأسير، جلعاد شليط، مقابل عدد من السجناء الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل حاليا. وقد أعربتُ مرارا عن استيائي لعدم تمكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الوصول إلى العريف شليط، وهذا الأمر مخالف للقانون الإنساني الدولي، بعد أكثر من عامين من الأسر.

٢٨ - واتسم الوضع في قطاع غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بحدوث أزمة إنسانية مديدة. فقد ظلت معابر غزة مغلقة إلى حد كبير، باستثناء دخول الواردات لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية. وفرضت إسرائيل أيضا قيودا على إمدادات الوقود، كان لها آثار اجتماعية واقتصادية واسعة، شملت انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع. وفي حين استمرت المساعدات الإنسانية دخول غزة، توقفت معظم القدرات الصناعية في غزة، وسُرِّح أكثر من ٠٠٠ ٧٠ عامل. وأصبح زهاء ٧٦ في المائة من السكان في قطاع غزة يعتمدون على المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة. وقد تأثرت وكالات الأمم المتحدة بشدة وتعين عليها أن تحدد أولويات المشاريع. وبعد دخول وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس حيز التنفيذ، طرأ شيء من التحسن على الأوضاع الإنسانية.

٢٩ - كما شهدت غزة توطيد حكم حماس، وبدأت المؤسسات تقع بصورة متزايدة تحت سيطرة حماس المباشرة. ووقعت أعمال عنف بين الفصائل، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أودى الاقتتال الداخلي بحياة ١٨ شخصا. وأدى تجدد الاشتباكات الدامية بين حماس وأنصار فتح إلى مقتل ١١ فلسطينيا في آب/أغسطس ٢٠٠٨، ولجأ نحو ٢٠٠ فلسطيني إلى إسرائيل، قبل إعادتهم إلى غزة أو نقلهم إلى مدن الضفة الغربية. وبشكل عام، قُتل ١٣٦ فلسطينيا من جراء العنف الداخلي في الفترة الممتدة بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

٣٠ - وأوّد أن أشدد على أن السلطة الفلسطينية لا تزال هي السلطة الشرعية الوحيدة وأن غزة والضفة الغربية تشكلان أرضا فلسطينية واحدة. إن الحوار الذي يرمي إلى إحراز تقدم من أجل إعادة توحيد غزة والضفة الغربية ضمن إطار السلطة الفلسطينية الشرعية أمر حيوي لدعم الجهود المبذولة لإعادة إحياء عملية السلام. وبناء على ذلك، فقد رحبت ببيان الرئيس

عباس الصادر في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الذي دعا فيه إلى عقد حوار وطني شامل لتنفيذ المبادرة المتعلقة بإعادة توحيد الصف الفلسطيني، التي طرحها رئيس اليمن وأقرها وزراء خارجية جامعة الدول العربية في آذار/مارس ٢٠٠٨.

٣١ - وفي إسرائيل، واجهت الحكومة أيضا صعوبات طوال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد فتحت استقالة رئيس الوزراء أولمرت في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أفقا جديدا أمام رئيسة حزب كاديما الجديد، وزيرة الخارجية ليفني، بتسلم رئاسة الوزراء وتشكيل حكومة جديدة، أو إجراء انتخابات جديدة، مما قد يكون لها تأثير على محادثات السلام.

٣٢ - ويؤسفني أن موظفي الأمم المتحدة الفلسطينيين والدوليين قد واجهوا قيودا متزايدة فيما يتعلق بحرية تنقلهم ووصولهم من أجل خدمة الأمم المتحدة. وقد ناقشت هذه القيود مع حكومة إسرائيل، وإني أتطلع لإجراء تحسينات في هذا الصدد. وفي غزة، تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) وغيرها من وكالات الأمم المتحدة تحديات كبيرة في عملياتها. وقد جعلت الحالة الأمنية والإنسانية في قطاع غزة عملها أكثر أهمية وأكثر صعوبة على حد سواء.

٣٣ - وفي هذا السياق الصعب، أود أن أثني على شجاعة وتفاني موظفي الأمم المتحدة العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأود أن أعرب عن تقديري العميق لروبرت هـ. سري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وممثلي الشخصي لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وللموظفين في مكتبه، وكذلك للمفوضة العامة للوكالة، كارين كونينغ أبو زيد، ولموظفي الوكالة وجميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى، الذين يواصلون تقديم خدمة مميزة لا يمكن الاستغناء عنها في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٣٤ - وخلال السنة الماضية، تحققت خطوات هامة نحو تحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين، وإنني أدعو حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى بذل كل الجهود لتحقيق هدف عملية أنابوليس. وقد بدأ الوقت ينفد الآن إلى أن نصل إلى نقطة عملية أنابوليس المرجعية، ولا تزال هناك ثغرات هامة. وإذا لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق سلام قبل نهاية العام، فمن الضروري ألا تتوقف العملية، بل يجب أن تستمر وذلك بهدف أن تفضي إلى تحقيق التسوية السلمية لقضية فلسطين التي طال انتظارها في أقرب وقت ممكن.

٣٥ - وقد تدهورت الأوضاع على الأرض، سواء في غزة أو في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في كثير من الحالات. ولا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به من أجل بناء الأسس اللازمة لنجاح العملية السياسية وتنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه في نهاية

المطاف على نحو مستدام. ويجب أن يتوقف النشاط الاستيطاني تماما، ويجب رفع القيود المفروضة على التنقل والوصول. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تحرز مزيدا من التقدم في مجال فرض النظام والقانون.

٣٦ - ولا تزال قضية غزة في غاية الأهمية. ويسعدني أن وقف إطلاق النار لا يزال ساريا منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، فإني أدرك تماماً أن وقف إطلاق النار من حيث التعريف هو ترتيب مؤقت يجب أن يفضي إلى مزيد من الخطوات وهي: إعادة فتح معابر غزة، والإفراج عن العريف جلعاد شليط، وإجراء حوار بغرض إعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن إطار السلطة الفلسطينية الشرعية.

٣٧ - وسوف تواصل الأمم المتحدة العمل على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وديمقراطية ومتصلة جغرافياً وقابلة للبقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل آمنة، في إطار تسوية إقليمية شاملة، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ووفقا لخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام.